اللغة العربية في المغرب
بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

اللغة العربية في المغرب بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية

جميلة عباوي
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد الأول، وجدة

نجيب مزوار
أستاذ اللغة العربية، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الشرق/ طالب باحث في مختبر التراث الثقافي والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول ، وجدة ، المملكة المغربية

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١/ ٢٠٢٣

تاريخ القبول:
٣٠/ ١/ ٢٠٢٣

تاريخ النشر:
١/ ٣/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
اللغة العربية، الدستور المغربي.

ملخص البحث:

" يتحدث هذا المقال عن اللغة العربية في المغرب بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية، من خلال ملامسة مجموعة من الإشكالات التي تحول دون تمكين اللغة العربية من التداول والاستعمال الحقيقي بالإدارات العمومية المغربية ، وخاصة القطاعات الحيوية ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، التعليم العمومي العالي ؛ الصحة العمومية ... حيث نلاحظ تغييب ممنهج للغة العربية بهذه المجالات الحيوية في خرق سافر لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور المغربي ٢٠١١؛ ولذلك وجب على أصحاب القرار السياسي المغربي إلى جانب جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن اللغوي العمل على حماية اللغة العربية وتوفير الشروط الملائمة بهدف الترسيم العملي اللغة العربية في الفضاء العام وتطبيق مبادئ الوثيقة الدستورية ".

المجلد الثاني العدد (١٠)
الجزء الثاني شعبان
١٤٤٤هـ - آذار ٢٠٢٣م

the Arabic language in Morocco between Language in Morocco between the official discourse and practical implementation

Jamila Abbawi
Najib.cpr@gmail.com

Najib Mezouar
abbaoui4@hotmail.com

Received:
25/1/2023

Accepted:
30/1/2023

Published:
1/3/2023

Keywords:
the Arabic language, the Moroccan Constitution

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (10)
Shaaban 1444 H

Absrract

"This article revolves around the Arabic language between the official discourse and right implementation in our country, Tackling problems that prevent the Arabic language from being used in the public space, especially the vital sectors. We mention, for example, higher public education. Public health ... where we notice a clear absence of the Arabic language in these vital areas in a flagrant violation of the requirements of Chapter Five of the Moroccan Constitution 2011. Therefore, Moroccan political decision-makers, along with civil society associations interested in the linguistic issue, must work to protect the Arabic language and provide appropriate conditions for the purpose of demarcation. The practical Arabic language in the public space and the application of the principles of the constitutional document"

المقدمة:

تشكل اللّغة العربيّة أحد مُكوّنات الرئيسة داخل المجتمع المغربي، ومن أهمّ عوامل البناء الثقافي والحضاري، كما تعد وسيلة للرُقيّ في التّفكير والسّلوك لدى الأفراد والجماعات؛ فهي تمثل قيمة جوهرية كبرى في حياة كل مجتمع وأمة، كما تعد الوعاء الذي يحمل الأفكار وينقل المفاهيم ويقيم روابط الاتصال بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيينتج التقارب والتلاحم والانسجام؛ بل إن الشخصية المغربية في تشكلها عبر العصور ترجع فكريا واجتماعيا ونفسيا، في جزء كبير منها إلى العربية، باعتبارها لغة ثقافة وحضارة ودين. فاللغة العربية هي البيئة الفكرية التي نعيش فيها، وحلقة الوصل التي تربط الماضي بالحاضر وبالمستقبل.لكن المتأمل في المشهد اللغوي العام ببلاددنا، يلمس وضعا معاكسا لهذه القيمة الرمزية والحضارية التي تتمتع بها اللغة العربية في وجدان كل مغربي ومغربية؛ فاللغة العربية اليوم تواجه إقصاء على نحو ظاهرا للعيان (من مؤسسات الدولة، و فضائها العام والخاص، هو ما يناقض مع روح دستور ٢٠١١، الذي منح اللغة العربية وضعا ينسجم ودورها الحضاري والتاريخي بالنسبة للمغرب والمغاربة؛ فالارتقاء بوضع اللغة العربية اليوم مسؤولية جماعية تستلزم توظيف الفصحى في أكبر قدر ممكن من قطاعات الحياة، وهو مشروع يحتاج إلى مجهود لغوي شامل ليطاول كل فرد من أفراد المجتمع المغربي، فيلتزم كل واحد منا بتوظيف العربية في حواراته، وفي الإدارة والمؤسسات العمومية؛ وبذلك نحرر الألسن من المفردات الدخيلة والسوقية وغير اللائقة، والعمل على مسايرة الإصلاح اللغوي والتهيئة اللغوية على نحو يعيد للغة العربية مكانتها؛ لأنه كان هو الأصل في المجتمع العربي الذي كان يتمتع بكفاية لغوية عالية وأداء لغوي رفيع . ولذلك سأحاول في هذه المقال رصد واقع اللغة العربية في المغرب بين الرسمية وقراءة الواقع في المملكة المغربية من خلال المحاور الاتية:

- المحور الأول: وضع اللغة العربية في دستور ٢٠١١؛
- المحور الثاني: واقع اللغة العربية في الفضاء العمومي؛

• المحور الثالث: اقتراح الحلول العملية لتمكين اللغة العربية داخل الفضاء العمومي ببلادنا،

١ – وضع اللغة العربية في دستور ٢٠١١.

اعْتُبِرت الوثيقة الدستورية لسنة ٢٠١١ حدثاً تاريخاً، خصوصا، فيما يتعلق بقضيتي اللغة والهوية التي مازالت تثير في بلادنا مجموعة من الحساسيات والسجلات بين مختلف الفرقاء داخل المجتمع؛ فاللُّغة تعتبر مؤسسة سياسة بامتياز، فلا يخلو دستور أي بلد في الأغلب، من تحديد موقع اللغات الوطنية والرسمية ودورها في الإدارة أو التعليم العموميين وغيرها من المجالات الأخرى، الأمر الذي يتطلب التفكير في العدالة اللغويّة، التي تنصف اللسان العربي وترد الظلم عنه(أحمد عزوز وخاين محمد، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي،٢٠١٤، ص:٥٢)، وفي هذا السياق، جاء دستور المملكة المغربيّة في يوليوز ٢٠١١، متناغماً مع لحظته التاريخيّة، حاملاً لرؤية متقدمة لقضايا الهوّية والثقافة المغربية؛ حيث تم التنصيص على مختلف أبعادها، التي تجمع بين ماهو جغرافيّ وإثنيّ وحضاريّ؛ وهذا ما تعكسه ديباجة الوثيقة الدستورية اللغة العربية في المغرب بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية، التي جاء فيها :» المملكة المغربيّة دولة إسلاميّة، متشبثة بوحدتها الوطنيّة والترابيّة، وبصيانة تلاحم مقومات هويّتها الوطنيّة، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية الإسلاميّة، والأمازيغيّة، والصحراويّة الحسانيّة، والغنيّة بروافدها الأفريقيّة، والأندلسيّة، والعبريّة، والمتوسطية»(الأمانة العامة للحكومة، الدستور المغربي، ٢٠١١ ص: ٢).

أما الفصل الخامس من دستور المملكة، فقد اعتبر مرجعا أساسيا للسياسة اللغوية المعلنة، إذ رسّخ وضعية اللغة العربيّة في المشهد اللغوي، باعتبارها لغة رسمية تعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة؛ وهذا مايبيِّه النص الدستوري الموالي: « تظل العربية اللغة الرّسميّة للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها..... يحدث مجلس وطني للغات

والثقافة المغربيّة، مهمته في حماية وتنمية اللغتين العربيّة والأمازيغيّة، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربيّة، باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد قانون تنظيميّ صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره) الدستور المغربي، ٢٠١١ ص:٢)

فهذا النص جاء بمجموعة من الخلاصات، تظهر كيفية معالجة الدستور للتعدد اللغوي بالمغرب، وخاصة وضع اللغة العربية، ومنها ما يلي:

- التنصيص على ضرورة حماية اللغة العربيّة؛

إن النص الدستوري واضح فيما يخص مسؤولية الدولة تجاه اللغة العربية؛ وتبعاً لذلك، وجب على واضعي السياسة اللغوية ببلادنا النهوض بهذه اللغة، بوصفها أبرز مكوّنات الهويّة المغربيّة الغنيّة وبكونها اللغة الرّسميّة للبلد.

- إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربيّة، ويتولى دور تطوير اللغة العربية وتنميتها.

إن المتأمل في الوثيقة الدستورية، يستنتج المكانة المتقدمة للغة العربية لغة رسمية أولى في البلاد، وهذا يفترض أن تكون اللغة العربية محمية دستوريا وقانويا واجتماعيا. غير أن واقع اللغة العربية لازال يعيش في سياق ماقبل دستور ٢٠١١، الذي مرت عليه تسع سنوات لدخوله حيز التطبيق، دون حصول اختراق حقيقي لوضع أفضل للغة العربية بمؤسسات الدولة، فاللغة الفرنسية هي أداة التعامل الرسمية في التعليم العالي وحيزٍ كبيرٍ في الإعلام العمومي، بل لغة الحياة اليومية والتواصل الإداري تقريبا في بعض المؤسسات الدولة والإدارة العمومية، وبالتالي، أصبحت اللغة العربية مغيبة رغم صدارتها المعلنة في الوثيقة الدستورية.

٢- واقع اللغة العربية في الفضاء العمومي.

تعيش اللغة العربية وضعا متأزما داخل مؤسسات الدولة، ويظهر هذا الأمر في تفشي مجموعة الظواهر، كتوسع اللغات الأجنبية على حسابها، وخاصة اللغة الفرنسية

التي انتشر استعمالها، وهيمنتها على مختلف المجالات الحيوية؛ كالإدارات و المؤسسات العمومية ووسائل الإعلام العمومي، وأيضا تدهور مستوى تعليم اللغة العربية بالمدارس العمومية،جراءاحتكاراللغة الفرنسية للمواد العلمية والتقنية في التعليم العالي، مع التسابق الحثيث لآباء النخب في البلد على التسجيل أبنائهم في مدراس البعثات الأجنبية، وخاصة بعد فقدان الثقة في التعليم العمومي.

ومن المفارقات العجيبة أن ترسيم اللغة العربيّة في الدستور المغربي لا يعدو أن يكون مجرد دعاية شكلية؛ فالتّرسيم الحقيقي الممارسة العملية، إنما هو من حظ الفرنسيّة فيما يبدو؛ وهذا ما يظهر ضعف إدارة المسألة اللغوية، وقلة الإنفاق عليها من طرف الدولة؛ وبالتالي غياب إرادة سياسية حقيقية لتنمية اللغة الرسمية الأولى. وفي هذا السياق يتساءل الباحث المغربي الدكتور علي الودغيري "كيف يرجى للغة العربية أن تتقدم وتتطور وتنتشر وتــزدهــر، إذا كنا – بحجج واهية – نمانع في استعمالها بالإدارة والاقتصاد والحياة العامة، بل ونرفض حتى مجرد مناقشة استعمالها في مجال التعليم العالي التقني والعلمي والصناعي؟ (الودغيري عبد العالي، اللغة والدين والهوية، ٢٠٠٨، ص:٢٢٣)، وبذلك نكون أمام تقصير واضح من قبل الدولة في حماية لغتها، والمتمثل في التجليات التالية:

١-١ هيمنة الفركفكونية والعامية في الإدارة العمومية:

نلاحظ تغلغل الفرنكوفونية في عدة مجالات حيوية، كالاقتصاد وعالم المال والشركات، ومؤسسات الدولة العمومية، كالإدارات العمومية في قطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والثقافة والإعلام، وهذا طبيعي لاعتبارات تاريخية. ففرنسا استعمرت المغرب لمدة نصف قرن تقريباً؛ فأحدثت في البلد تغييرات هامة على كل المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ وذلك عبر تقوية اللغة الفرنسيّة وتمكنيها في مجالات الحياة بالبلد،وهذا ما يؤكده محمد الفاسي بقوله أنه" عندما استولت سلطة الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا، كان كل ما أحدثه في المغرب، من ألفه إلى يائه، على النمط الفرنسيّ وباللغة الفرنسية وبالأساليب الفرنسيّة (الفاسي محمد، التعريب

ووسائل تحقيقه، نونبر- دجنبر ١٩٧٣، ص:٧٦-٧٧)، وبعد جلاء المستعمر، وحصول المغرب على الاستقلال، استمرت الاستراتيجية اللغوية المتبعة نفسها عند المسؤولين المغاربة، وهو ما كرّس تبعية المغرب لفرنسا؛ التي تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية على نطاق واسع في العالم، تحت اسم «الفرنكفونية»، وكان المغرب بمؤسساته الرسمية؛ كالتّعليم والإدارة العمومية، من ضحايا هذه السياسة. وفي هذا السياق، سأقدم مجموعة من الأمثلة التي تظهر هيمنة اللغة الفرنسية في الواقع العملي، وخاصة بالإدارة العمومية المغربية على سبيل المثال لا الحصر:

- تأتي تقريبا المراسلات الإدارية من إدارة الضرائب التابعة لوزارة المالية المغربية باللغة الفرنسيّة؛
- تكتب تقريبا جميع تقارير التشخيص الطبية في المستشفيات العمومية بالفرنسيّة؛
- تحرّر عقود تأمين السيارات وأبسط العقود الشخصية تقريبا باللغة الفرنسيّة؛
- تكتب العقود في الأبناك وشركات الاتصالات باللغة الفرنسيّة؛
- تكتب بعض أسماء بعض الشركات وبعض المقاهي بالفرنسيّة؛
- تأتي فواتير الماء والكهرباء محرّرة كلية بالفرنسيّة؛
- تصدر المديرية الوطنية للأرصاد الجوية بعض نشراتها الخاصة باللغة الفرنسية .

وهذا الأمر لا يقتصر على الإدارة، بل حتى سلوك المواطنات يكرّس هذا الوضع، الذي يؤكده عبد القادر الفاسي الفهري قائلاً «فإذا أخدنا مثلا الأسماء التي توضع على الدكاكين في المغرب، ونحن نتجول في الشوارع، نلاحظ أن هذا اسمه» برّادة «مكتوب بالفرنسيّة فقط، وكذلك بائع الأقمصة، وعندما تحرّر شيكا، فإنك تكتبه بالفرنسيّة، وهكذا...هناك أشياء كثيرة لا نحتاج نهائيا استعمال اللغة الأجنبيّة فيها، ومع ذلك تستعمل فيها!» (الفاسي الفهري عبد القادر، ٢٠٠٧، ص:٣٧).

ويفسر «جلبيرغرانغيوم» هيمنة الفرنكفونيّة بالمغرب، وفق تحليل سوسيولوجيّ،

مفاده أن الفئة المتحكمة في جهاز الدولة « فئة مفرنسة « في غالبيتها، جعلت الفرنسيّة سمة أساسية للتميز الأرستقراطي؛ فيقول» اللغة العربية هي اللغة المقدّسة، ويمكن لهذه اللغة أن تستوعب الحداثة ببطء، ولكن مادام ليس هناك ضرورة سياسية مستعجلة لهذا الاستيعاب؛ فاللغة الفرنسية موجودة هنا؛ لتؤدي هذه الوظيفة بكيفية مرضية جداً. (جلبيرغرانغيوم، ١٩٩٥، ص:٦٦).

أما إذا انتقلنا إلى قطاع الإعلام العمومي، فالملاحظ هو أنه واحد من المجالات المُسهمة في الأزمة التي تعيشها اللغة العربية بالمغرب، وذلك لما لهذا القطاع من تأثير كبير في فئات عريضة من المجتمع؛ حيث يواجه الإعلام المغربي أزمةً في التداول والنشر باللغة العربيّة إلى حد خرج عن المألوف من خلال هيمنة العامية والفرنسية في البرامج بالقطب العمومي؛ وكذلك للنشر والكتابة والإذاعة باللغات الأجنبية، وتحديدا الفرنسية ، التي أصبحت جزءا مهما لايتجزأ من إعلامنا العمومي المغربي .

إنّ الخطابَ الإعلاميّ المغربيّ اليوم يعاني أزمة إقحام الدارجة الممزوجة بالفرنسيّة بوصفها لغة الخطاب المسموع أو المقروء؛ بحجة قابلية نفاذها بيسر إلى المشاهد أو المتلقي المغربي وهذه بالتأكيد حجة واهية يدّعيها، ويروج لها أعداء اللغة العربيّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تفيد الإحصائيات أن " الجمهور المغربي هاجر إلى الفضائيات، وأن البرامج المقدمة بالعربية في القناتين الرسميتين، تستأثر باهتمام كبير من المشاهد، وأن البرامج بالفرنسية لسنة ٢٠٠٩، على القناة الثانية، لا يوجد لها جمهور، وحسب إحصائيات "ماروك متري"؛ فإنّ البرامج التلفزيونية العشرة التي تحتل المرتبة الأولى، من حيث المشاهدة في القناتين المغربيتين، هي باللغة العربيّة والفرنسيّة (الطالب مصطفى، ٢٠١٠، ص :٨٧).

وقد تنوعت لغة الخطاب الإعلامي المغربي على نحو يكرس أزمة اللغة العربية الفصحى؛ حيث بدأنا نلاحظ إقحام العامية بشكل شاسع في التلفزيون المغربي، ولكن أي عامية؟ ويصف مصطفى الطالب الوضع اللغوي في الإعلام العمومي المغربي، وخاصة التلفزيون المغربي بأنه «يهين اللغة العربية « في سبيل البث بالدارجة السوقية،

بعد أن كانت تبث البرامج الثقافيّة والاجتماعيّة باللغة العربيّة الفصحى والدارجة الراقيّة الممزوجة بالفصحى، وليس التلفزيون، فحسب، بل سرى الأمر إلى الصناعات الإبداعية المغربيّة التي تبث في قنوات القطب العمومي ؛فلم تبق بمعزل عن التوجهات الفكريّة واللغويّة باسم الواقعية

وحرية الإبداع، الأمر نفسه ينطبق على الإعلانات المكتوبة في واجهات للمحّلات التجاريّة وأسماء المقاهي، حيث لاصوت يعلو هناك على صوت اللغة الفرنسيّة. وكل هذه الممارسات المناقضة للخطاب اللغوي الرسمي ستؤثر، من دون شك، على وضع اللغة العربية ببلادنا؛ مما سيؤدي لتراجع مكانتها داخل مؤسسات الدولة، الإقبال على تعلمها من طرف الناشئة!

إن الهيمنة الفرنكفونيّة على مجالات الحياة، وخاصة بالفضاء العام بالمغرب، فضلا تسارع وثيرة توظيف العامية في قطاعات حيوية، أصبح ينظر إليها أحد العوامل التي تعطل ورش التنمية والتقدم وتكرس التّبعية والتّخلف.

١-٢ عدم تفعيل الإجراءات القانونيّة والتّشريعيّة لتفعيل ترسيم اللغة العربيّة:

هناك العديد من القوانين والقرارات في هذا المجال، ولكنها غير مفعّلة، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: منشور الوزير الأول السابق، السيد عبد الرحمان اليوسفي تحت رقم ٥٨/٩٨، والمؤرخ بِـ٢٢ شعبان ١٣١٩هـ الموافق لـ١١/ ١٢/ ١٩٩٨، حول استعمال اللغة العربية في المراسلات الإدارية، ومنع استعمال لغَة أخرى غيرها. وهناك منشور آخر للوزير الأول الأسبق السيد عباس الفاسي حول نفس الموضوع، تحت رقم ٤/ ٢٠٠٨، والمؤرخ، بـ ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ الموافق ل ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٨م، ويحمل نفس المضامين التي جاءت في منشور السيد عبد الرحمان اليوسفي؛ ولكن الملاحظ أن مجموعة من الإدارات المغربية مازالت مراسلاتها تكتب باللغة الفرنسية في انتهاك واضح لقرارات السلطة التّنفيذيّة.

١-٣ تعطيل مؤسسات مهتمة باللغة العربية؛ مثل أكاديمية محمد السادس للّغة العربيّة:

بشر الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بتفعيل هذه المؤسسة ابتداء من الموسم الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ووصفها بأنها"مؤسسة وطنية مكلفة بالتنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم، وتشجيع حركة الإنتاج والترجمة؛ بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة، مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد، وتكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربيّة، وبعدة لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة.

وقد حدد الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، أهم الأدوار التي من المنتظر أن تضطلع بها هذه بها المؤسسة على رأسها معالجة أبرز الاختلالات في وضعية اللغة العربية على المستوى العملي، والتي تتمثل فيما يلي:

- اختلالات في لغة التعليم وتعليم اللغة؛
- اختلالات في وضع اللغة العربية في الحياة العامة؛
- اختلالات في المؤسسات الرسمية للبلاد .

وأضاف الفهري "أن قيام مؤسسة رفيعة ذات جودة، في شكل أكاديمية، موضوعة تحت الرّعاية المباشرة، لجلالة الملك،ومتّصفة بالاعتبار المعنوي، والاستقلال المالي والإداري، لمن شأنه أن يضع حدا لهذه الاختلالات بصفة تدريجيّة وتراكميّة". (الفاسي الفهري عبد القادر، اللغة والبيئة، ٢٠٠٣ ص : ٨٦) .

تأسيسا على ما سبق، يظهر مدى حجم الاختلالات التي تعرفها اللغة العربية على مستوى الممارسة الواقعية، في انتهاك سافر للمرجعية الدستورية، الأمر الذي يتطلب تدخلا فوريا لتعديل مسار اللغة العربية وضعها دخل مؤسسات الدولة المغربية، وهو مايدفعنا لاقتراح حلول تخرج اللغة العربية من أزمتها داخل الفضاء العام ببلادنا.

٣اقتراح الحلول العملية لتمكين اللغة العربية داخل الفضاء العام ببلادنا.

إن واقع اللغة العربية في الفضاء العام – كما رأينا سابقا – يتصف بمجموعة من التناقضات، بسبب سوء تدبير الملف اللغوي وطريقة التعامل معه المتّسمة بالارتجالية، وغياب إرادة حقيقة عند بعض صناع القرار السياسي واللغوي في الدولة لتصحيح المسار، وهذا ما يجعلنا نتفق مع الدكتور عبد السلام المسدي، الذي يرى أن " اللغة أجل من أن تُتْرَكَ بيد السياسيين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعيَّ على مرآة زمنهم الفرديّ (المسدي عبد السلام، العرب والانتحار اللغوي، ٢٠١١، ص:٨).

. والقانون الإطار ٥١– ١٧ حول التعليم ببلادنا أكبر دليل على هيمنة الهواجس الإيديولوجية والسياسية في صناعة القرار المتعلق بتنزيل السياسة اللغوية في قطاع التعليم العمومي، ومن "الإشكالات التي لم يحسم فيها القانون الإطار الجديد تلك المتعلقة بالمسألة اللغوية، حيث ظلت عبارات من قبيل "الهندسة اللغوية "، و"التناوب اللغوي"، و"التعددية اللغوية"، و"الخيارات اللغوية" تخفي حجم الارتباك في تحديد سياسة لغوية واضحة ومحسومة في مختلف أسلاك التعليم. وقد تم إرجاء الحسم في تطبيقاتها إلى نصوص تنظيمية لاحقة يلزم القانون الإطار عرضها مجددا على أنظار المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وهذا الأمر يؤدي إلى تعطيل دور اللغة في المجتمع، والحال لأنّ اللغة لاينبغي أن تظل رهينة تجاذبات سياسيّة وإيديولوجيّة؛ فتدبير الشأن اللغوي ببلادنايحتاج من الجميع من ساسة ومجتمع مدني ،عبر مقاربة تشاركية، في إنتاج حلول عملية تضع حدّاً للتخبط الذي يعيشه المشهد اللغوي بالمغرب، وهذه الحلول لابد من أن تراعِ مبدأين أساسين، هما:

- مبدأ المشروعية، وذلك بإنزال كل لغة منزلتها، بحسب مشروعيتها الوطنيّة، وإعادة الاعتبار إلى العربيّة، بوصفها اللّغة الرّسميّة؛
- مبدأ الوظيفية والواقعية، وهذا المبدأ يقتضي التعامل مع قضية اللغات بالمغرب

بمنطق اللغة الأصلح لتأدية دورها الكامل تجاه المجتمع والاستجابة لتحديات الواقع وتطلعات المستقبل(رحمة بورقية، التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، ص:١٨)

وفي هذا السياق، اقترح العديد من الباحثين المغاربة مداخل للحل، وعلى رأسهم الخبير الوطني في هذا المجال الباحث الفهري عبد القادر الفاسي، الذي ألحّ على ضرورة» إقامة مجلس أعلى للغات ودسترته، دوره تحديد التوازنات اللغويّة التي تخدم المواطن وتخدم التنمية، وإنضاج التفكير في القضايا اللغوية، والتهيؤ لعرض الاختيارات اللغوية على الاستفتاء الشعبي، أو الهياكل التشريعية والتنفيذية للدولة، وتفادي الفوضى اللغوية التي تتّسم بها البيئة اللغويّة في البلاد. وبموازاة مع هذا المجلس، لا بد من أن تفكر الجامعات والوزارة الوصيّة في إقامة مراكز للسانيات من شأنها خدمة قضايا اللغة، وتطوير البحوث فيها، لتنمو خبرتنا بالشؤون اللغوية.

أما الدكتور الرحالي محمد، فيرى ضرورة الاشتغال على التنمية اللغوية؛ فاللغة وتنميتها أضحت عنصرا دائم الورود في جدول أعمال حكومات الدول المتقدمة، فلا ينظر للغة، باعتبارها رمزا من رموز السيادة فقط، بل إنها القاطرة الضرورية لكل مشاريع التنمية، وتنحصر مقتضيات التنمية اللغوية–حسب الدكتور محمد الرحالي– في عنصرين أساسين:

- أولا: معرفة البيئة اللغويّة قصد وضع الإعداد اللغوي الملائم (تحديد الوضع الاجتماعيّ والجغرافيّ للغات الوطنيّة أو غيرها، وضبط مجالاتها الوظيفيّة، وقياس الطلب عليها)؛
- ثانيا: وضع أهداف واضحة ومحددة ومحصورة، وتوفير الوسائل والموارد المالية والبشريّة والضروريّة والكافية لتحقيق هذه الأهداف (الرحالي محمد، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية، مجلة «بصمات»، ٢٠٠٩، ص: ٣٦).

ويُشكّل هذان العنصران – وفقا للدكتور الرحالي – الركيزة الأساس للسياسة اللغويّة، التي تحتاج إلى أن تكون في قلب الاستراتيجيات التطويرية لأي مجتمع.

وبدوري، سأقدم مجموعة من التّوصيات، التي أرها مجدية في هذا المقام، ومن هذه التوصيات مايلي:

- وجوب احترام المواد الدستوريّة والتّشريعيّة، التي تقّر برسميّة العربيّة والجديّة في اتخاذالإجراءات اللازمة، لتحقيق ذلك ومعاقبة المخالفين.
- بث الثّقة في نفوس الساسة والنخب وعامة الشعب، بأن الأمم تقوى بلغاتها؛ وذلك من خلال توطينها في إدارات الدولة، ومرافقها الحكومية، ومدارسها العمومية.
- إصدار قرارات صارمة تلزمباستخدام اللغة العربيّة في إدارات الدولة ومرافقها الحكومية، ومنع استخدام اللغات الأخرى منعا كليا.
- إصدار قرارات تلزم استخدام العربيّة الفصحى، في مختلف وسائل الإعلام العمومي المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- تشجيع النشر والكتابة باللغة العربية.
- إدراج صفة «إتقان اللغة العربية الفصحى»في ملفات المقبولين لتقلد مناصب في القطاعين العام والخاص.
- توفيرالدعم المادي والتقني الكافي للمؤسسات المهتمة بقضايا اللّغات الرسمية؛
- الإسراع بإخراج «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية «إلى حيز الوجود؛
- تفعيل أدوار أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- إلزام أصحاب المقاهي والمحلات التجارية باستعمال اللغة العربية وحروفها في الإعلانات؛
- تحسيس الأسر المغربيّة، بأهمية تشجيع أبنائها على تعلُّم اللغة العربيّة؛
- تمكين اللغة العربيّة في المحيط التكنولوجيّ؛
- الإسراع بتعديل قانون الإطار ١٧ ـ ٥١، الذي يكرس «فرنسة» التعليم بلادنا.

خاتمة.

وفي الختام، نقول إن الساحة اللغوية في المغرب تتميز بتعدد لغوي لافت؛ فالمغرب يعرف خليطا من اللغات المستعملة، التي تتوزع بين اللغة العربية بدوارجهاالمرتبطة بخصوصيات كل جهة،والأمازيغية بأشكالها الثلاثة،بالإضافة إلى اللغات الأجنبيّة، وبالرغم مما لهذا التعدد من ميزة تفاعلها؛ لكونه أغنى الثقافة المغربيّة،وأضفى عليها خصائص التنوع والاختلاف،إلا أن الاتصال بين هذه اللغات وتفاعلاتها مع بعضها البعض، أدَّى إلى ارتباك في استعمال هذه اللغات، بل أحدث فوضى لغوية ترتب عنها نتائج سلبية؛ من خلال تهميش اللغة العربية في أداء مهامها، تجاه المجتمع، لتحل محلها اللغات الأجنبيّة، وهو ما يعبر عن فشل الدولة في تدبير الشأن اللغويّ على نحو يكون مدعماً للغة الرسمية الأولى؛ وذلك انسجاما مع منطوق الدستور الجديد، وأيضا لكون تدبير اللغات اليوم يعد من أهم واجبات الدولة، التي يلزمها أن تمكن للغات الرسمية، في محيطها العام، وتسرع مسألة إدماجها بشكل عملي في مؤسسات الدولة ومرافقها.

المراجع المعتمدة

١. العامة للحكومة، الدستور المغربي.

٢. عزوز أحمد ومحمد خاين محمد، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، قطر، الطبعة الأولى.

٣. جلبير غرانغيوم، اللغة وأنظمة الحكم في المغرب العربي، ترجمة محمد أسليم، دار الفرابي للنشر، ١٩٩٥، بيروت.

٤. الفاسي محمد، التعريب ووسائل تحقيقه، مجلة الأصالة، نونبر- دجنبر ١٩٧٣ .

٥. الجزائر، العدد١٧ – ١٨،

٦. الفاسي الفهري عبد القادر، حوار اللغة ،٢٠٠٧، منشورات زاوية الفن والثقافة، الرباط، الطبعة الأولى .

٧. الطالب مصطفى، الدارجة في الإعلام والسينما، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، المغرب .

٨. الرحالي محمد، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية، ٢٠٠٩، مجلة «بصمات»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بنمسيك، الدار البيضاء، العدد الرابع.

٩. الطالب مصطفى، الدارجة في الإعلام والسينما، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، المغرب، ٢٠١٠ عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

١٠. المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ٢٠١١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغاري، الطبعة الأولى.

١١. الودغيري عبد العالي، اللغة والدين والهوية، ٢٠٠٨، مطبعة النجاح الجديدة، ، الدار البيضاء .

١٢. بورقية رحمة، التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، مارس ٢٠١١، مجلة « المدرسة المغربية»، من منشورات المجلس الأعلى للتعليم، بالرباط، العدد الثالث .

١٣. وزارة التربية الوطنية المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أكتوبر ٢٠١٠.